

النفط	البيورو
في سوق لندن	١,١٥٧
تسليم آب (أغسطس) ٢٠٠٣	٢٨,٠٧
البن الياباني	١١٩,٤٢
(توزيع برنت) (دولار - برميل)	١,٦٦١٥
الجنبة الاسترليني	١,٦٦١٥
السعر السابق	٢٨,٣٣
في سوق لندن	
(١٥٠٠٠ توقيت غرينيتش)	



رفع اسم مصر من القائمة السلبية لغسل الأموال مطلع السنة

واضاف: «تم حتى الآن ايضا تلقي ١٢١ اخطاراً بعمليات غسل الأموال في مصر إلا أنه لم يثبت إلا ثلاث حالات فقط ويتم اجراء اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها». وعقد صيام للحالات التي يجرمها قانون مكافحة غسل الأموال في عمليات الاتجار في المخدرات والأسلحة والإرهاب وتمويله وفقاً للتعريف الذي ورد في القانون المصري والرشوة واختلاس المال العام وسرقة والانتاج في الآثار ودفن النفايات الخطرة.

وتمنى وجود أي أرقام محددة في شأن حجم الأموال التي يتم غسلها في مصر مؤكداً أن مصر ضد عمليات غسل الأموال كافة. من جهة ثانية أشار صيام إلى أن مصر قدمت طلباً للانضمام إلى عضوية مجموعة «غيديمونت» التي تضم ٦٩ بلداً من مختلف أنحاء العالم وهي بمثابة اتحاد دولي لوحدات وأجهزة مكافحة غسل الأموال على مستوى العالم. وأضاف أن الولايات المتحدة وقبرص تؤيدان مصر في طلبها للانضمام لهذه المجموعة وكذلك إيطاليا ابنت استعدادها.

أبلغت هيئة العمل المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال (فاتف) الحكومة المصرية بأنها سترفع اسم مصر نهائياً من قائمة الدول غير المتعاونة مطلع السنة المقبلة، بعد إجراء مصر للتدابير الخاصة بذلك. وتأخر القرار نحو العام بسبب عدم إقرار مصر قانون مكافحة غسل الأموال الذي سيوافق عليه مجلس الشعب قريباً جداً كما تقول مصادر البنك المركزي، علماً أنه تم إدراج البلاد في القائمة السلبية في حزيران (يونيو) ٢٠٠١.

الماضي ثم تلاه اجتماع في برلين في الفترة بين ١٦ و ٢٠ حزيران (يونيو) الماضي صدر في نهايته إعلان بان مصر استوفت المتطلبات التشريعية المطلوبة لمكافحة غسل الأموال. وكانت اللائحة التنفيذية للقانون صدرت في ١٩ حزيران (يونيو) الماضي وتشمل ٤٨ مادة تتوزع على سبعة فصول في حين كان صدر القانون الخاص بمكافحة غسل الأموال في ايار (مايو) ٢٠٠٢ وأحيل للمناقشة على الجهات المعنية. وأوضح صيام أن هناك تعاوناً كبيراً بين مصر وعدد كبير من دول العالم في شأن مكافحة غسل الأموال. مشيراً إلى أن بعض هذه الدول ابغى بالفعل عن حالات لغسل أموال خاصة بمصريين موجودين في هذه الدول ويعضون أموالهم فيها.

نائب وزير الخارجية الإيراني المختص بالشؤون الاقتصادية لـ«الحياة»: إيران ترغب بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج وتلقت في ٦ شهور طلبات استثمار بقيمة خمسة بلايين دولار

قال نائب وزير الخارجية الإيراني المختص بالشؤون الاقتصادية سيد محمد حسين عادلي لـ«الحياة» أن بلاده «تسعى وترحب بالاستثمارات الخليجية في إطار توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة ما سيؤدي إلى دعم الروابط بين الجانبين». وأشار عادلي إلى تلقي حكومته في الشهور الستة الماضية طلبات استثمار تتجاوز قيمتها خمسة بلايين دولار.

وقال السيد عادلي على هامش مشاركته في مؤتمر «مستقبل إيران المالي... العلاقة مع الاتحاد الأوروبي» الذي اختتم أعماله في لندن أمس «إن إيران حريصة على تطوير علاقاتها مع دول منطقة الخليج من أجل الدخول في شراكة مهمة يستفيد منها الجانبان».

وأضاف المسؤول الإيراني أن بلاده بدأت مشاورات مع دول المنطقة من أجل التوصل إلى الاتفاقية لتعاون الاقتصادي والتجاري، على نطاق كبير.

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بدأت بالفعل الاستثمار في إيران في مجالات البترول والكيمياء والسياحة وقطاعات أخرى، وتقدر قيمة هذه الاستثمارات بملايين الدولارات.

ورداً على سؤال قال السيد عادلي إن «إيران تريد المشاركة في جهود إعادة إعمار العراق من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار فيه بعد الحرب».

وذكر أن الدلائل التي حصلت عليها وإيران في هذا المجال «غير مشجعة». وقال: «من الواضح أن طلبات استثمار بقيمة ٥ بلايين دولار وعن الاستثمارات الخارجية في إيران في إطار سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي قال المسؤول الإيراني: «إن بلاده تلقت خلال الشهور التسعة الماضية طلبات باستثمارات خارجية في القطاع غير النفطي تقدر قيمتها بنحو ٥ بلايين دولار، وتمت الموافقة بالفعل على استثمارات بقيمة ٥ بلايين دولار».

وقال المسؤول الإيراني أنه ليس هناك أي مسير للقلق الأميركي إذ إن إيران تشدد على احترامها لاستقلال الأراضي العراقية ووحدها ولا تريد التأثير في السياسة العراقية لأن العراقيين يتمتعون «بإستقلالية الراي» على حد قوله.

وتطرق المسؤول الإيراني بعد ذلك إلى أسواق توقيع الاتفاق التجاري المزمع عقده مع الاتحاد الأوروبي والذي تمارس أوروبا ضغوطاً على طهران حوله بسبب المخاوف النووية وضرورة قبول التوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بالفتيش الدولي على المنشآت النووية الإيرانية لضمان استخدامها للأغراض السلمية فقط.

وقال: «إن الاتفاقات من هذا النوع يتم التفاوض في شأنها لمدة عامين أو ثلاثة أعوام قبل التوقيع عليها».

وقال إن مثل هذا الاتفاق الخاص «بالتجارة والتعاون» بين الجانبين سيكون دليلاً يوضح مدى التزام أوروبا بتوسيع نطاق تعاونها التجاري والاقتصادي مع إيران بعيداً عن الضغوط الأميركية المستمرة.

وعن انضمام إيران إلى منظمة التجارة الدولية قال: «إن أوروبا تؤيد ذلك، لكن معارضة أميركا تعرقل هذا المسعى أيضاً».

ويرى المسؤول الإيراني أن «إمكان رئيس الوزراء البريطاني توني بليزر أن يساهم في اقتناع واشنطن بالموافقة على انضمام إيران إلى منظمة التجارة بحكم علاقاتها الوثيقة جداً مع أميركا».

وكانت المناقشات خلال المؤتمر، الذي يرعاه «المعهد الملكي للشؤون الدولية، و«فرقة التجارة البريطانية - الإيرانية، تناولت

بلون دولار، لكنه أقر ببطء خطوات الإصلاح الاقتصادي بالنسبة للقطاع النفطي، وقال نائب وزير الخارجية الإيراني: «من المعروف أن إيران لا تعطى امتيازات نفطية للشركات الأجنبية، لكنها تسمح بالاستثمارات في المشاريع النفطية وعمليات التكرير والتقطيع كما هي الحال في المنطقة الجنوبية من البلاد».

وتلقت إيران السنة الجارية بليون دولار كاستثمارات من شركات أجنبية في مجال النفط في البلاد، وبلغت قيمة الاستثمارات الخارجية خلال السنوات الماضية مئات ملايين الدولارات.

وتطرق المسؤول الإيراني بعد ذلك إلى أسواق توقيع الاتفاق التجاري المزمع عقده مع الاتحاد الأوروبي والذي تمارس أوروبا ضغوطاً على طهران حوله بسبب المخاوف النووية وضرورة قبول التوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بالفتيش الدولي على المنشآت النووية الإيرانية لضمان استخدامها للأغراض السلمية فقط.

وقال: «إن الاتفاقات من هذا النوع يتم التفاوض في شأنها لمدة عامين أو ثلاثة أعوام قبل التوقيع عليها».

وقال إن مثل هذا الاتفاق الخاص «بالتجارة والتعاون» بين الجانبين سيكون دليلاً يوضح مدى التزام أوروبا بتوسيع نطاق تعاونها التجاري والاقتصادي مع إيران بعيداً عن الضغوط الأميركية المستمرة.

وعن انضمام إيران إلى منظمة التجارة الدولية قال: «إن أوروبا تؤيد ذلك، لكن معارضة أميركا تعرقل هذا المسعى أيضاً».

ويرى المسؤول الإيراني أن «إمكان رئيس الوزراء البريطاني توني بليزر أن يساهم في اقتناع واشنطن بالموافقة على انضمام إيران إلى منظمة التجارة بحكم علاقاتها الوثيقة جداً مع أميركا».

وكانت المناقشات خلال المؤتمر، الذي يرعاه «المعهد الملكي للشؤون الدولية، و«فرقة التجارة البريطانية - الإيرانية، تناولت

في خدمة الخليج
لاكثر من ٢٥ عاماً

آخر ما عليك أن تهتم به عندما تخطط
للخط أنابيب جديد هو السيولة

يواجه أي مشروع ضخ العديد من العقبات. لكن الحصول على التمويل المناسب يجب ألا يكون أحداً.

على مدى ٢٥ سنة أخذ بنك الخليج الدولي دوراً قيادياً في تمويل المشروعات في الشرق الأوسط. حيث قام بتوفير التمويل لمشروعات التنمية الرئيسية التي شملت قطاعات النفط والغاز والتصنيع والإعمار.

وخلال هذه الفترة تمتنا بسعة طيبة عبر تقديم الخدمات التخصصية الشاملة التي تتميز بدرجة عالية من الإلتزام والسرعة في جميع عمليات التمويل سواء التقليدية، أم المتزامنة بأحكام الشريعة الإسلامية.

اعتمد علينا في تدبير التمويل، وترغ أنت لتنفيذ خط الأنابيب.

البنك الاستثماري للخليج

تحويل الشركات	إدارة الأموال	تمويل المقدموعات	أسواق المال	الخدمات المصرفية الإسلامية
---------------	---------------	------------------	-------------	----------------------------

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ببنك الخليج الدولي ش.م.ب. هاتف: +٩٧٣ ٥٣٤٠٠٠ أو زيارة موقعنا على الإنترنت: www.gibonline.com

البيان تتراجع عن صفقة نفطية مع إيران

طوكيو - رويترز - أعلنت اليابان أمس أن «من غير المحتمل أن يكمل اتحاد شركات، تسانده الحكومة، إجراءات أرام عقد لتطوير واستغلال حقل نفطي عملاق في إيران إذا لم يتم تبديد المخاوف في شأن برنامج طهران النووي» لكنها أكدت أنها لا تزال حريصة على الفوز بالقد. ويثور الجدل في شأن العقد، وهو بقيمة بليون دولار، لتطوير حقل أزادجان أحد أكبر حقول النفط غير المستغلة في العالم وهو امر ذو أهمية بالغة للوقاء بحاجات اليابان من الطاقة.

وقال كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية أمس «من غير المحتمل أن تبرم اليابان العقد حالياً بسبب المخاوف الدولية أن تحاول إيران الحصول على أسلحة نووية».

سفينة مسجلة في السعودية تحمل الخام من ميناء البكر

أسعار النفط تتراجع قليلاً و«برنت» فوق ٢٨ دولاراً للبرميل

لندن، لاغوس، واشنطن - «الحياة»، رويترز، أ ف ب - تراجع سعر خام القياس الأوروبي «برنت» قليلاً في المعاملات التي جرت في بورصة النفط الدولية في لندن أمس بعدما أكدت الشركات النفطية المتعددة الجنسية الناشطة في نيجيريا، إضافة إلى الشركة النفطية الحكومية، أن الصناعة النفطية في نيجيريا لم تتأثر بالأضرار العام الذي يشل الحركة في البلاد منذ الأثنين. ويهدف الاضرار إلى الاحتجاج على زيادة أسعار المحروقات أكثر من خمسين في المئة.

وجرى تداول الخام الأوروبي بأسعار راوحت بين ٢٨,٢٠ دولار للبرميل عند الفتح قبل أن يرتفع إلى ٢٨,٣٠ دولار في مرحلة التداول قبل الظهر ليعود عند الثانية بعد الظهر إلى تسجل ٢٨,٠٧ دولار للبرميل في عقود اب (أغسطس). وكانت أسعار «برنت» سجلت مستوى ٢٨,٣٣ دولار للبرميل في نهاية التعامل الأثنين.

وأعلن المتحدث باسم شركة «فوتال نيجيريا، لوكالة «فرانس برس»، أن العمليات لم تتأثر حتى الآن... مكانها مفتوحة في لاغوس وابوجا ويورت هاركورت والششاطات تجري بشكل طبيعي في قاعدتنا العملاقة في يورت هاركورت».

وأعلن مسؤولون في الشركة الأميركية «شيفرون تكساكو» لوكالة «فرانس برس»، أن الاضرار لم يؤثر في الإنتاج.

وأوضح المتحدث باسم الشركة الوطنية النيجيرية،

للإيجار بلبنان

شقة مفروشة دي لوكس
أربع غرف نوم مكيفة مع منافها
موقف سيارة بمنطقة بصيدات بالجبل

للاستفسار تلفون: ٥٣٠٠٩٣٦٢ - ٠٩٦٦